نبض الحياة

تمكين المرأة

تعد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي احد اهم المعايير المستخدمة لقياس مدى تقدم المجتمعات وتطورها، خاصة في اطار الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة التي تقوم على تنمية ملكات وقدرات الافراد الى أقصى حد ممكن،حيث ان التنمية البشرية المستدامة تؤكد على أهمية التكامل الاجتماعي وتهدف الى الحد من الفقر وذلك عن طريق شحن ملكات وقدرات الأفراد والعمل على خلق عمالة أكثر إنتاجية ولايمكن تحقيق ذلك بدون حدوث تحسن ملموس في وضع المرأة وفتح جميع الفرص امامها.

وهذا النموذج منذ التنمية يدعو الى تمكين المرأة من المشاركة بدرجة اكبر في كافة انشطة المجتمع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية وقد شهدت العقود الثلاث الماضية اهتماما كبيرا بقضايا التنمية البشرية باعتبارها حجر الزواية في بناء انسان قادر على المشاركة في تطوير وتنمية مجتمعة.

ومع ذلك فان مبادرة الاهتمام بالتنمية البشرية لم تكتمل أركانها الا خلال العقدين الماضيين حين تم تضمين قضية النوع بمختلف أبعادها كجزء لايتجزأ من عملية التنمية البشرية ومنذ ذلك الوقت تم بذل الكثير من الجهد في مجال تمكين المرأة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي ويتضمن تمكين المرأة توسيع نطاق فرص الاختيار والبدائل المتاحة أمامها حتى تتمكن من رفع درجة مشاركتها، كما ان امتلاك المرأة لعناصر القوه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية انما يعنى زيادة تمكينها من التأثير بفعالية في العملية التنموية وفي ممارسة حق الاختيار والمشاركة في اتخاذ القرارات الامر الذي يترتب عليه التعامل مع المرأة باعتبارها عنصرا فاعلا في التنمية ومشاركا اصيلا في قضايا المجتمع وإخراجها من حالة التهميش والاستبعاد التي سادت لفترات طويلة ..

المحررة

الموازنة العامة من منظور المساواة بين الجنسين

ان تحليل النوع لايقتصر على العلاقات بين النساء والرجال في الاسرة او القرية بل يمتد على جميع المستويات : المستوى الجزئي والوسطى والكلي للاقتصاد والمجتمع ذلك ان العناصر التي تؤثر في العلاقات بين الرجال والنساء وفي مكانة المرأة موزعة على جميع المستويات.

وتتميز الموازنة المستندة الى النوع باقرارها بالحاجات المختلفة وبالمنافع والحقوق-والواجبات الخاصة بالرجال والنساء في المجتمع وهي تقر بالتالي بمساهمة الرجال والنساء المتباينة في انتاج الخدمات والسلع وفي توزيع الموارد وحشد العناصر المتعلقة بالعمل:انها أداة تحليلية توزع موازنة الحكومة وآثارها لاسيما على النساء الفقيرات.

وبذلك فالموازنات المراعية للنوع لاتعنى موازنتين منفصلتين للرجال والنساء،كما انها تعزز التزام المرأة ومشاركتها الفاعلة بصفتها عنصرا مهما وتؤمن المتابعة وتقيم عائدات الحكومة ونفقاتها انطلاقا من منظور النوع وتفضل إعادة تحديد الأولويات بدلا من اللجوء الى زيادة عامة لنفقات الحكومة.

منافع تحليل الموازنات استنادا الى النوع الاجتماعي

اذا قامت الحكومات بتحليل الموازنات استناداً الى النوع فان ذلك سيفيدها كونه .

-يشكل احد الأساليب التي تسمح لها بتحقيق الالتزامات والتوصيات وخطط العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين والصادرة عن المؤتمرات الدولية.

-يمكنها من ان تظهر تقدم تعهد الحكومة بتحقيق المساواة بين الجنسين وان تسلط الضوء على النفقات الحكومية وأثرها.

-يمكنها من أن تشكل أداة لإعداد التقارير عن تطور تعهد الحكومة بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

-توفر على ألامه خسائر ممكنه مرتبطة بغياب مراعاة النوع الاجتماعي في النفقات والواردات العامة.

-تؤمن للحكومة فرصة بلوغ أهداف تنموية أكثر توازناً واستدامة .

-يمكن ان تكون مفيدة في المساءلة وفي التطبيق الفعلي للسياسات.

النساء يدرن حوالي ملياري دولار في بورصة الكويت

طالعتنا مجلة العربي في عددها(٥٧٩)لشهر فبراير ٢٠٠٧م بحديث مقتصر عن واقع النساء والمال في دولة الكويت، حيث افادت بان التعاملات المباشرة في سوق الكويت للأوراق المالية ظلت مقتصرة على الرجال فقط، حيث كان يحظر على النساء دخول عالم الاستثمار في البورصة مباشرة من قاعة التداولات، حتى حلول السابع والعشرين من يناير ٢٠٠٥م عندما سمحت ادارة البورصة للمرأة بالتعامل في البورصة مباشرة وخصصت لهن قاعات تداول مستقلة مجهزة بأجهزة الكمبيوتر وشاشات عرض الكترونية لمتابعة الاسعار والعرض والطلب والاخبار اليومية، وخصصت الادارة لهن وسيطات لتمثيلهن في التعاملات على قدم المساواة مع الرجال.

ويقول عبدالعزيز المرزوق مدير ادارة الوسطاء في سوق الكويت للأوراق المالية ان جدية المرأة ورغبتها الاكيدة في دخول عالم الاستثمار جاءتا بعد ان اثبتت نجاحا لافتا في عالم الاستثمار وإدارة الشركات.

وأشار المرزوق الى ان قيمة تداولات المرأة في السوق خلال العام ٢٠٠٣م،العام الاول لدخول المرأة البورصة وصلت الى ٤٠ مليون دينار وكان عدد الوسيطات أربعة فقط، وفي عام ٢٠٠٤م ارتفعت قيمة تداولات المرأة لتصل الى ٣٦٠ مليون دينار(بما يتجاوز ملياري دولار) أي أربعة اضعاف البدايات في عام ٢٠٠٣م ووصل عدد الوسيطات الى ١٧ في نهاية ٢٠٠٥م.

واقع المرأة الريفية

إدارة عامة للمرأة الريفية في وزارة الزراعة منذ عام 2000م

عدد المرشدات الزراعيات في كل محافظة يتراوح من 5 -30مرشدة

بنك التسليف الزراعي جهة اقراضية مهمة تخدم المجتمع الريفي

عرض: ذكرى النقيب

كثيراً مانكتب عن المرأة همومها، مشاكلها، الانجازات التي تحققت لها، نجاحاتها ونحن نركز في ذلك على المرأة الحضرية والتي حصلت على مسكن نظيف وعلم نافع وعلم ربما يكون مريحاً، و لانتجاهل حال المرأة اليمنية في الريف و لانكبت عنها الا فيما ندر، في سطورنا القادمة عرضا مختصر لما ورد ا لتقرير الوطني السادس عن مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة(السيداو) في المادة الرابعة عشر والمتعلقة بالمرأة الريفية.

تلعب المرأة الريفية دورا كبيراً في القطاع النباتي والحيواني في أن واحد حيث يعتمد القطاع الزراعي اعتماداً كبيراً على المرأة وتصل نسبتهن إلى ٨٧٪ مقابل ٤٤٪ من الرجال ويشكل الإنتاج الزراعي نسبة ١٨،٤٪ من إجمالي الناتج المحلي و٧،٥٪ من إجمالي الصادرات، وتتحمل المرأة الريفية العبء الكبير في الأنشطة الزراعية ، وأغلبية الأسر في الريف تعيلها امرأة نتيجة هجرة الرجال في السنوات الأخيرة وايضا انتقالهم بأعمال خارج القرية، ورغم الدور الذي تلعبه المرأة الريفية الا انه لايوجد أي اعتراف بالجهد الذي تبذله في تنمية القطاع الزراعي.

وبسبب جهل وامية المرأة الريفية يتدنى مستواها ومستوى حياة اسرتها المعيشية حيث ان اغلبهن يهتمين بالنظافة ولا بالغذاء ويقل الاهتمام بالطفل نظرا لتراكم الاعباء عليها فهي لا تستطيع تخصيص وقتا للاستفادة من الإرشادات المقدمة لهن من المرشدات الزراعيات في بعض القرى حيث تضع كثير من النساء الريفيات نصب اعينهن التفكير في الاعمال الروتينية المعتاد عليها(زراعة تقليدية-رعي وتربية الماشية- تحطيب-جلب الماء ..الخ) دون إدراك او وعي بأهمية اكتساب مهارات جديدة في الانتاج النباتي والحيواني.

سياسات الحكومة

تبنت الحكومة ممثلة في وزارة الزراعة والري السياسات والمشاريع والبرامج التي تخدم المراة الريفية بصورة مباشرة وغير مباشرة وفي اغلب المناطق الريفية ومن ضمن هذه السياسات اجندة عدن عام ٢٠٠٠م اضافة الى السياسات الزراعية للجمهورية اليمنية والتي خصصت من ضمن سياساتها سياسات للمرأة الريفية وتضمنت مايلي:-

-تفعيل دور المرأة للمساهمة في صياغة سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية.

-إشراك المرأة الريفية في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الزراعية.

-تشجيع المرأة في زيادة الانتاج الزراعي وتقديم الدعم والتسهيلات الاقراضية والتسويق لها.

-اعطاء دور كبير للمرأة الريفية للمساهمة في تامين جزءا من احتياجاتها.

-ايجاد البيئة الملائمة لتطوير دور الارشاد النسوي في المناطق الريفية مع التركيز على الانشطة الريفية المدرة للدخل مثل قضايا الاقتصاد المنزلي.

-تشجيع المرأة الريفية لأحياء الممارسات التقليدية والتعاونية في اقتناء وتربية الماشية والاهتمام بالزراعة المطرية وتطويرها.

وتنفيذاً لتلك التوجيهات أنشأت الإدارة العامة للتنمية الريفية والتي صدر قرار إنشائها في سنة ٢٠٠٠م وايضا قرار الوزير بتوقيع جميع اقسام المرأة الريفية في مكاتب وزارة الزراعة في المحافظات سنة ٢٠٠١م الى إدارات تنمية المرأة الريفية وكان لها دور ملحوظ في تبني العديد من المشاريع والبرامج الإرشادية والتي تستهدف النساء الريفيات بشكل خاص ومباشر وعين على قرار ترفيع الاقسام مايقارب من ١١ امرأة مديرات إدارات تنمية المرأة الريفية في المحافظات وبالنسبة للمرشدات الريفيات فإن الكثير منهن حاصلات على درجات وظيفية واغلبهن من القرى ويتوزعن في كثير من المحافظات ويتراوح عددهن في كل محافظة من ٥-٣٠ مرشدة زراعية، ونفذت على المستوى الإداري العديد من الدورات التدريبية للمرشدات والمهندسات الزراعيات والتي تخدم النساء الريفيات بصورة مباشرة عن طريق الإرشاد الزراعي في القرى.

الجمعيات التعاونية

ورد في توصيات المؤتمر العام الثالث للجمعيات التعاونية في الاتجاهات الأساسية الأهداف العامة للخطة الخمسية للتنمية (٢٠٠١-٢٠٠٥م) توصية أكدت على ضرورة رفع كفاءات مشاركة امرأة الريفية في التنمية الزراعية بغرض زيادة الإنتاج الزراعي.

كما أوردت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م بعض السياسات الخاصة بالمرأة الريفية تمثل أهمها إشراك المرأة الريفية في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الزراعية وتقديم التسهيلات الاقراضية والتسويقية لها وتطوير دور الارشاد الزراعي النسوي في المناطق الريفية مع التركيز على الانشطة المدرة للدخل والاقتصاد المنزلي.

الجهات الاقراضية للمرأة الريفية

يعتبر بنك التسليف الزراعي جهة اقراضية مهمة تخدم المجتمع الريفي بشكل عام ويصل عدد القروض الممنوحة للمرأة الريفية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥م بـ ١٨٧٣ قرض بالإضافة الى صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي .

الصعوبات والمعوقات

أورد التقرير الكثير من الصعوبات التي لاتزل تواجه المرأة الريفية منها:-

-تفشي ظاهرة الامية بين النساء الريفيات اضافة الى العادات والتقاليد السائدة والتي تحد من انخراط المرأة في برامج التدريب والتعليم..

-ضعف الخدمات العامة (مياه-كهرباء-مواصلات) في كثير من القرى وبالذات النائية.

-قلة برامج الاعلام والارشاد عبر الوسائل السمعية والبصرية

-ضعف القنوات التسويقية لمنتجات المرأة الريفية.

-قلة التواصل بين مركز الأبحاث وإدارات تنمية المرأة الريفية.

-قلة الجهات الاقراضية التي تقرض المرأة الريفية إضافة إلى ضعف في التسهيلات المقدمة لمنح القرض.

المرأة الريفية تعاني من ضعف القنوات التسويقية لمنتجاتها ولابد من دور للمؤسسات في إيجاد الحلول لها

الخطة المستقبلية للارتقاء بالمرأة الريفية

-التوسع في نشاط الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية في الريف.

-اعتماد الميزانية الكافية لتغطية نفقات التشغيل والعمل في الريف.

-اعتماد درجات وظيفية للإدارة العامة حسب التخصصات المطلوبة.

-التواصل مع الجهات المانحة وتقديم مقترح للمشاريع المدرة للدخل والمناسبة للمرأة الريفية.

-زيادة عدد المدارس في الريف وتشجيع الفتيات على الانضمام الى صفوف الدراسة.

-تبني الادارة العامة لتنمية المرأة الريفية للمشاريع والخطط التي تعمل على النهوض بمستوى حياة المرأة الريفية.

-العمل على حل المشاكل التسويقية التي تواجه المرأة الريفية وذلك عن طريق توفير القنوات التسويقية لمنتجاتها.

-التنسيق والتواصل مع مراكز الأبحاث وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات والبحوث الميدانية الجديدة.

-تشجيع المرأة الريفية على اخذ القروض مع التواصل مع الجهات الاقراضية لوضع التسهيلات للقروض الممنوحة.

مخاطر الحمل والإنجاب تسيطر على المرأة

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥م إتاحة الفرصة للمرأة العربية لتكسب القدرات البشرية وتوظفها في مواقع متقدمة في المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية ، وبما يعمق من كونها مواطنة وإنسانة لها حقوقها مقارنة مع الرجال وبما سيدفع فعلا إلى نهضة المرأة بالوطن العربي وعدم تهميشها وتناول التقرير معاناة المرأة العربية من معدلات غير مقبولة متصاعدة تؤثر على صحتها الإنجابية مثل مخاطر المرض والوفاة ذات الصلة بالحمل والإنجاب وفي هذا الشأن كشف التقرير على إن نسبة وفيات الأمهات في البلدان العربية تصل إلى ٢٧٠ وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة في أفقر الدول العربية كالصومال وموريتانيا وتنخفض إلى معدل ٧ لكل ١٠٠ ألف في قطر على سبيل المثال .

كما أوضح التقرير إن نسبة الولادات المراقبة صحيا تتجاوز الـ٨٠ في اغلب الدول العربية مما يدل على تحسين التغطية الصحية لكنها لا تزال ضعيفة جدا في البلدان الأقل نموا مثل الصومال واليمن وموريتانيا ، ويقصد بالولادة المراقبة تلك التي تتطلب ٤ زيارات للطبيب وهي أيضا متباينة من دول عربية إلى أخرى ، ولكنها بشكل عام تهدف إلى تحسين الصحة النفاسية وتخفيض نسبة وفيات الأطفال .

ومن جهة أخرى استعرض التقرير معدلات الإنجاب في المنطقة العربية والتي وصلت إلى ٤,١٣ ولادات من الفترة ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٠م وانخفضت إلى ٣,٨١ لفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥م وهو في الحقيقة معدل مرتفع مقارنة مع باقي الدول النامية والتي وصل فيها المعدل إلى ٢,٩ ولادة عام ٢٠٠٥م ومع ذلك فان معدلات الإنجاب تظل مرتفعة في الدول العربية الأقل نموا مثل اليمن والصومال والسودان وموريتانيا.

وفي تفاصيل أخرى تناولها التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نوفمبر الماضي حول التنمية الإنسانية في الوطن العربي كشف فيه عن إن سوء عواقب الحمل غير المرغوب فيه بين النساء المتزوجات في البلاد العربية لا يؤدي إلى الإجهاض غير الآمن وإنما إلى ضغوط جسدية ونفسية يعاني منها كل من الأمهات والأطفال في المراحل اللاحقة بعد الحمل أو الولادة .

وكشف التقرير أيضا عن عواقب العقم وما ينتج عنه من معاناة نفسية واجتماعية تتعرض لها النساء العقيمات إلا إن الإنجاب من ناحية أخرى يدفع بالبعض من النساء إلى استعمال أساليب خطرة مثل الكهرباء والتوسيع والكشط مما يجعلهن في عرضة دائما إلى مشاكل صحية بالإضافة إلى القضايا النفسية والطلاق الذي ارتفع معدلة في الآونة الأخيرة .

لمحة على جهود محو أمية النساء في بعض الدول العربية

التعليم يزود المرأة بمعارف متنوعة تستفيد منها في مجال رعاية أسرتها والعناية بصحتها وكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة ازدادت معارفها وتوسعت فرصها في النجاح سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع ويعتبر التعليم اداة تمكينية للارتقاء بوضع المرأة والوصول بها الى مواقع صنع القرار من اجل أحداث التغيير لصالحها..

وهناك إجماع كبير على ان التعليم يعتبر من أهم مرتكزات التنمية البشرية المستدامة أذانه يشكل احد الشروط الأولية للقضاء على التمييز القائم ضد المرأة في المجتمعات التقليدية ولتعزيز دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولحمايتها من التهميش ولاستغلال والعنف.

١٤ اكتوبر تعرض جهود بعض الدول العربية في مجال محو أمية النساء والبداية من

مصر

قامت مصر بالعديد من الجهود منها دمج فصول محو الأمية في كافة الانشطة التنموية وفي مشاريع القروض البسيطة حيث يطلب من السيدات الانتظام في فصول محو الأمية كشرط لتمتعهن بمزايا الائتمان المحدود بالاضافة الى تنظيم حملات توعيه في اعداد كبيرة داخل الأحياء الواقعة في المناطق الفقيرة وانشاء المدارس المجتمعية خاصة في المناطق الريفية الفقيرة ووضع خطة قومية لتعليم الفتيات يكون هدفها تحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الاساسي كما تم تفعيل الشراكة بين الجمعيات الاهليه والحكومية والمجتمع المحلي من اجل النهوض بالعملية التعليمية .

الامارات العربية المتحدة

وضعت برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار في كل مناطق الدولة وكان لهذا الجانب إدارة متخصصة في رعاية وإدارة مركز تعليم الكبار ذكوراً واناثاً وتم وضع برامج لمحو الامية وتعليم الكبار في كل مناطق الدولة وكان لهذا الجانب ادارة متخصصة في رعاية وادارة مراكز تعليم الكبار ذكورا واناثا بوزارة التربية والتعليم كما ان الوزارة اتبعت سياسة مجانية التعليم للجميع وفتحت لذلك مراكز مسائية للموظفين والعاملين صباحاً وانشأت المراكز في كل القرى والمناطق النائية. وتم افتتاح المعاهد والجامعات والكليات العلمية المتخصصة في انحاء دولة الامارت وفتحت للمرأة ابواب التعليم من محو الامية الى اعلى الشهادات العلمية ولم يفرق في تحصيل التعليم بين الذكر والأنثى.

الاردن

بذلت الاردن جهود كبيرة في مجال التعليم ومحو امية المرأة حيث تم دمج السياسات والبرامج التي من شأنها التركيز على تلبية احتياجات المرأة الاردنية ضمن قطاعات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٣م بالاضافة الى مشروع الإستراتيجية الوطنية للأسرة.

البحرين

بذلت مملكة البحرين جهوداً كبيرة في مكافحة الامية طوال العقود الاخيرة وقد استخدمت كافة وسائل الاعلام والترويج لمحو الامية كما تضافرت جهود الدولة مع المؤسسات الاهلية في مكافحة الامية في اوساط الرجال والنساء وتستند إستراتيجية الدولة على اتاحة التعليم الاساسي مجانا بحيث يتم تحصين الشباب من المية ، ثم توفير التعليم للكبار واخيرا مكافحة الامية في اوساط كبار السن من النساء والرجال.

تونس

في تونس تم تطوير الخطة الوطنية لمحو الامية الى برنامج وطني لتعليم الكبار وذلك بقرار رئاسي خلال سنة ٢٠٠٠م وذلك بإدارة البرنامج الوطني لتعليم الكبار والمجتمع المدني وخاصة الجمعيات وتم اصدار القانون التوجيهي عدد٨٠ لسنة ٢٠٠٢م المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي والذي نص في هذا الاطار على إجبارية التعليم من سن السادسة الى السادسة عشر وكذلك على ضمان مجانية حق التعليم بالمؤسسات التربوية.

التحديات

وهناك العديد من التحديات التي تواجه بعض الدول العربية في هذا المجال يتمثل أهمها..

-عدم إقبال الأفراد الأميين على برامج محو الأمية.

-عدم توافر البيانات الخاصة بالأميين.

-عدم إقبال الإناث في المناطق الريفية على الالتحاق ببرامج محو الامية.

-ضغوط متطلبات الحياة على الاسر الفقيرة بحيث يضطر بعض افراد الاسرة الى ترك الدراسة مبكراً.

-عدم استخدام مهارات محو الامية وتعليم الكبار في الحياة العملية اليومية.

لماذا الدعوة إلى الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

تمثل الموازنات المستجيبة لمفهوم النوع الاجتماعي إحدى الضمانات الأساسية لسد الفجوات بين السياسات والخطط ومراعاة الدلالات الخاصة بالنوع عند تحليل ورصد إيرادات ونفقات مخصصة للموازنة العامة للدولة.

ويقصد بالموازنات اللاتي تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي بأنها المبالغ التي تحددها الدولة للإنفاق على البرامج والسياسات والخطط التي تنفذ لتمكين النوع الاجتماعي.

ويرجع الاهتمام بالموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي إلى عدة أسباب :

- لأنها تمثل إحدى الطرق التي تساعد الحكومات على تنفيذ الالتزامات المرتبطة بشؤون كل من المرأة والرجل.

وتعتبر دليلا على أن الحكومة تتقدم في مجال الاهتمام بتنفيذ البرامج الموجهة لإدماج المرأة في التنمية.

ومن الأدوات التي تستخدم للوقوف على تطبيق الوزارات المختلفة للخطط العامة للدولة مع ملاحظة التركيز على الاحتياجات التي تهم الفئات المهمشة .

- وكذلك فالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي تركز على إعادة توزيع الموارد على البرامج والخطط الموجهة للنوع الاجتماعي ، بالإضافة إلى كونها وسيلة من الوسائل التي تساعد الحكومة على تنفيذ تعهداتها والتزاماتها التي نشأت من توقيعها إلى الاتفاقيات الخاصة بالمرأة .

- تستخدم في تدعيم دور المرأة وخصوصا في تدعيم دور المرأة وخصوصا في تدعيم القيادات النسائية، إذا فبدون تحليل الإثارة النوعية فان التأثيرات السلبية لإغفال البعد النوعي ستصبح غير محددة.

تعتبر موازنات الأداء احد الأمثلة العملية على تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي لأنها تهتم بالأساس بجانب النتائج والمخرجات فهي جزء من فلسفة الإدارة الحكومية الجديدة التي تهتم بمفاهيم الأداء والآثار والنتائج أكثر من اهتمامها بالأنشطة والمدخلات .

وستخدم موازنات الأداء كوسيلة فعالة في تعظيم حجم وجودة الخدمات العامة ، ومن ثم رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام بما يضمن جدارة المالية والاقتصادية والاجتماعية والتعظيم من اثاره على الاقتصاد القومي والمجتمع بأثره .

وسوف تساهم موازنات الأداء بشكل فعال في الحد من التهرب الضريبي لان المواطن سوف يكون مطمئنا على فاعلية إنفاق ما يدفعه من ضرائب للحكومة ونظرا لانتشار عملية تغيير دور الدولة وذيوع المفاهيم المرتبطة بالإدارة الفعالة للدولة والمجتمع مثل الشفافية والرقابة والمساءلة بما يحقق تقدم الوطن ويرتقي بشان المواطن أصبح لموازنات الأداء دور هام في توضيح ما الذي تنوي الحكومة القيام به مدى استجابتها لمطالب المواطنين